

تحرك عاجل

أنس البرغوثي المفرج عنه بكفالة، يواجه المحاكمة

في 23 أكتوبر/ تشرين الأول أفرج بكفالة عن سجين الرأي أنس البرغوثي، بقرار من قاضٍ عسكري بناء على أن الاعترافات المأخوذة من معتقلين آخرين والمقدمة كدليل ضده لم تنجح في إثبات أنه خطر على الأمن. وهو يواجه محاكمة أمام محكمة عسكرية وإذا أدانته فسوف تكون عقوبته السجن لفترة قد تصل إلى 18 شهراً.

أنس البرغوثي، 30 عاماً، ناشط ومدافع عن حقوق الإنسان، أطلق سراحه بكفالة مالية مقدارها 12 ألف شيكل إسرائيلي (حوالي 3400 دولار أمريكي) بموجب قرار أصدره قاضٍ بمحكمة عوفر العسكرية. وكان محتجزاً في مبنى مجمع عوفر العسكري. وهو ينتظر الآن محاكمته أمام محكمة عسكرية بتهمتين هما: "عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، المنظمة التي تحظرها إسرائيل و "رئاسة لجنة تنظيم تظاهرات". وقد أنكر البرغوثي التهمتين. وسوف تعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي إذا أدين وسجن بناء على هذه الاتهامات، لكونه سجن لمجرد عمله كمحامي عن سجناء وتعبيره السلمي عن آرائه السياسية.

في 15 سبتمبر/ أيلول ألقى القبض على أنس البرغوثي عند نقطة تفتيش عسكرية قريبة من بيت لحم في الضفة الغربية المحتلة. واستمر احتجازه دون توجيه تهمة له حتى 24 سبتمبر/ أيلول عندما واجهته محكمة عسكرية إسرائيلية بالتهمتين المذكورتين.

ويبدو أن القبض عليه له صلة بعمله ونشاطه في الدفاع عن حقوق الإنسان وأن ذلك نوع من أساليب المضايقة من قبل السلطات الإسرائيلية لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية نشطائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشمل هذه الأساليب الاعتقال التعسفي وتقييد الحركة ومداومة المنازل والمكاتب.

نرجوكم الكتابة فوراً باللغة العبرية أو الإنجليزية أو بلغتكم :

- مطالبين السلطات الإسرائيلية بإسقاط جميع التهم الموجهة إلى أنس البرغوثي، ومشيرين إلى أنه لو أدين وسجن فسوف تعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي لكونه سجن لمجرد عمله كمحامي عن سجناء وتعبيره السلمي عن آرائه السياسية؛
- مطالبين السلطات بالإنتهاء الفوري للمضايقات والمدافعين عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

نرجو إرسال مناشداتكم قبل 6 ديسمبر/ كانون الأول 2013 إلى:

رئيس الوزراء

بنيامين نتنياهو

مزید من المعلومات عن التحرك العاجل: 13 /276 Index: MDE 15/018/2013 إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة التاريخ: 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2013

Benjamin Netanyahu
Office of the Prime Minister
3 Kaplan St.
PO Box 187
Kiryat Ben-Gurion

القدس 91950 إسرائيل
Email: b.netanyahu@pmo.gov.il
pm_eng@pmo.gov.il
صيغة المخاطبة: معالي رئيس الوزراء

المحامي العام العسكري
البريغادير جنرال داني إيفروني
6 David Elazar Street
Hakiry, Tel Aviv, Israel
Fax: +972 3 569 4526
Email: avimn@idf.gov.il
صيغة المخاطبة: سيادة المحامي العام العسكري

كما نرجو إرسال نسخ إلى:
نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع
موشي يعلون
Ministry of Defence
37 Kaplan Street, Hakiry
Tel Aviv 61909, Israel
Fax: +972 3 691 6940
+972 3 696 2757

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة
المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

هذا هو أول تحديث للتحرك العاجل 13 /276، تجدون مزيداً من المعلومات على:

<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE15/017/2013/en>

تحرك عاجل

أنس البرغوثي المفرج عنه بكفالة، يواجه المحاكمة

معلومات إضافية

في 15 سبتمبر/ أيلول، ألقى الجيش الإسرائيلي القبض على أنس البرغوثي عند نقطة تفتيش عسكرية شمال بيت لحم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كان أنس عائداً إلى بيته في رام الله من زيارة لأصدقائه وأهله. ونحو الساعة السابعة مساءً أوقف الجنود السيارة التي كان يسافر فيها بعد أن أخبرهم بأنه محامٍ وأطلعهم على بطاقة نقابة المحامين. وصادر الجنود هاتفه واستجوبوه، ثم عصبوا عينيه وقيدوا معصميه وأخذوه إلى معتقل في مستوطنة عتصيون الإسرائيلية غير الشرعية. وبعد ذلك نقلوه إلى مجمع عوفر العسكري حيث بقي إلى حين إطلاق سراحه. ومثل أمام المحكمة العسكرية أول مرة في 16 سبتمبر/ أيلول حين وافق القاضي على طلب المدعي العسكري بتمديد اعتقاله دون توجيه تهمة له إلى 22 سبتمبر/ أيلول. وفي ذلك اليوم تم تمديد حبسه إلى 24 سبتمبر/ أيلول حين وجهت الاتهامات فيه ضد أنس البرغوثي. وعقدت جلسة لمحاكمته في 1 أكتوبر/ تشرين الأول، وفيها تأجلت المحاكمة إلى 9 أكتوبر/ تشرين الأول ثم إلى 23 أكتوبر/ تشرين الأول مرة أخرى. أنس البرغوثي من قرية دير غسانة، شمال رام الله. ويعمل محامياً لدى مؤسسة الضمير لرعاية الأسير و حقوق الإنسان، منذ 2009، ومن خلال عمله هذا، قدم الدعم القانوني كما دافع عن الفلسطينيين المحتجزين لدى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. ومسؤوليته الأساسية هي متابعة حالات التوقيف التعسفي التي تقوم بها السلطة الفلسطينية والدفاع عن الضحايا في المحاكم بما فيها المحكمة الفلسطينية العليا. وحسبما ذكرت مؤسسة الضمير فإن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية غالباً ما تحرشت بأنس البرغوثي لعمله بالدفاع عن الحقوق الإنسانية للمعتقلين الفلسطينيين.

والنشاط الآخر لأنس برغوثي في مجال حقوق الإنسان يشمل تنظيم والمشاركة في المناسبات والأنشطة التي تنادي بحماية واحترام حقوق الإنسان للمعتقلين والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. والقبض عليه نوع من أساليب المضايقة من قبل السلطات الإسرائيلية بمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والنشطاء العاملين معها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشمل هذه الأساليب الاعتقال التعسفي وتقييد الحركة ومداومة المنازل والمكاتب.

ومؤسسة الضمير هي إحدى المؤسسات التي تأثرت بذلك. في 11 ديسمبر/ كانون الأول 2012، داهمت القوات الإسرائيلية مكاتب المؤسسة ومكاتب اثنتين غيرها من المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في رام الله، واستولت على حواسيب، وملفات عمل وأتلفت المقر. ويستهدف العاملون الآخرون في مؤسسة الضمير بشكل فردي. فقد منعت الأوامر العسكرية عبد اللطيف غيث رئيس مجلس إدارة الضمير من دخول الضفة الغربية المحتلة كما منعت من السفر إلى الخارج منذ 2011. وفي 23 سبتمبر/ أيلول 2013، بعد القبض على أنس البرغوثي بأسبوع، أُلقت القوات الإسرائيلية القبض على سمير عربيد محاسب المؤسسة. وأبقتة في الحجز على ذمة التحقيقات إلى 21 أكتوبر/ تشرين الأول، عندئذ صدر أمر بحبسه إدارياً لمدة أربعة شهور (أمر عسكري بموجبه تعتقله السلطات دونما اتهام أو محاكمة، ويمكن تجديده بدون حد أقصى).

مزید من المعلومات عن التحرك العاجل: Index: MDE 15/018/2013 13 /276 إسرائیل والأراضي الفلسطينية المحتلة التاريخ: 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2013

وأخطر الدعاوى تتعلق بأيمن ناصر الباحث في مؤسسة الضمير والمدافع عن حقوق الإنسان. الذي قبضت عليه القوات الإسرائيلية في 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2012، وعذب أثناء استجوابه عقب ذلك، طيقاً لما ذكره محاميه. وأخير أيمن محاميه أن استجوابه استغرق ما يصل إلى 20 ساعة كل يوم، وكانوا أثناء الاستجواب يجلسونه في وضع مرهق إذ يقيدون يديه خلف ظهره. وقد أدانته محكمة عسكرية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 بتهم من بينها عضوية الجبهة الفلسطينية لتحرير فلسطين والقيام بنشاطات لدعم الأسرى الفلسطينيين. وقد أمضى عاماً في السجن قبل الإفراج عنه في 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2013.

ودأبت السلطات الإسرائيلية على منع محامي مؤسسة الضمير من زيارة موكلهم من السجناء والمعتقلين.

مزید من المعلومات عن التحرك العاجل: Index: MDE 15/018/2013 13 /276 إسرائیل والأراضي الفلسطينية المحتلة التاريخ: 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2013